وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في الفكر الاقتصادي

أول محاضرة بعنوان :

مساهمة المدرسة التجارية في الفكر الاقتصادي

من إعداد أسرة المقياس:
أ.د قادري محمد الطاهر- د. بن موفق زروق- أ. عرابي محمد

السنة الجامعية : 2019 / 2020

مساهمة المدرسة التجارية في الفكر الاقتصادي

تمهيد :

الوقائع الاقتصادية موجـــودة منذ ظهور الإنسان، وسبـــقت الأفكار ذلك لأن الإنســـان كان يبحث عن أفضل السبل لتلبية حاجياته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به. وبما أن الأفكار الاقتصادية كانت ومازالت تتأثر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والمادي، وانعكاس للوقائع الاقتصادية، انقسمت إلى قسمين؛ تلك التي ترتبط بالطبقات المُهَيمِنَة التي تـــدافع عن الوقائع الموجودة، وأخرى تعاني الإجحاف والعبوديـــة، ترفضه وتدعو إلى آخر أكثر عدل وإنصاف لها، وهذا ما يعرف بالنظام الإقطاعي الذي ساد العصور الوسطى. ليشهد بعدها التاريـــخ منعطفا حاسما، أعاد ترتيب السلم الاجتماعي، وذلك حين استقرت فكرة الدولة الإقليمية في أوروبا، وسادت النزعة الوطنية. كانت هناك أفكار اقتصادية تهتم بالتجارة. فظهرت المركنتالية يوم ذاك، فكانت الحياة الاقتصادية تهتم أكثر مما تهتم بالدولة وقوتها.

أولا ـ ماهية المدرسة التجارية :

1- تعريف المدرسة:

- ✓ **لغـــوياً:** درس والجمع مدارس وهو مكان يدرس فيـــه الطلاب.
- ✓ **اصطلاحا:** مذهب أو إيديولوجية أو عقيدة.

2- **تعريف التجـــارة:** من الفعـــل تاجر- بضاعة يتجر بها- بيع وشراء لغرض الربح.

3- **المدرسة التجارية:** مذهب اقتصادي قائم على أن غنى الدولـــة يتوقف على ما لديها من الذهب والفضة ويهتم أنصاره إهتماماً خاصاً بالتجارة الخارجية.

4- **المركنتالية:** هـــي كلمـــة إيطالية تعني البحـــث عن الفائـــدة والربـــح. بينما يطلـــق مصطلح (المركنتاليـــون أو التجاريون) على مجموعـــة من الكتـــاب الذين ساهمـــوا في وضـــع السيـــاسة الإقتصادية التي ســـادت في عصـــر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية من بدايـــة القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشـــر. ويعـــزى إلى Mirabea صياغة هـــذا

المصطلح سنة 1763، وإطلاقه على هذه المجموعة من الكتاب في هذا العصر الذي شهد إحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور النزعة الفردية لأول مرة، بحيث أصبح من حق الإنسان أن يفكر ويعمل ويمتلك بحرية تامة. ومنها كان الكتاب المركنتاليون لديهم مجموعة متشابهة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الإقتصادية للدولة، وهذا التشابه جاء كنتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية في ذلك الحين .

ثانيا – العوامل التي أدت إلى ظهور المدرسة التجارية

أ– ازدياد أهمية التجارة الخارجية:

شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة، اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة. لقد جاء التفكير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين بصورة مضطربة وقوية، حيث أدت إلى ثراء التجار العاملين فيها وأدت لرفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم. ومن أسباب نموّها:

- ✓ اتصال أوروبا بالشرق المتقدم اقتصاديا ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحروب الصليبية.
- ✓ اكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى)، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى.
- ✓ ج- اكتشاف كولومبس الطريق البحري إلى القارة الأمريكية، واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك، ممّا فتح باب الغزو والاستيطان الأوروبي في أمريكا ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوروبا.

✓ وكانت نتيجة ذلك اكتشاف مناجم وزيادة نمو التجارة وثراء طبقة التجار الرأسماليين وازدياد نشاطهم التجاري والمالي ونفوذهم السياسي داخل بلادهم. وبدأ يفتت قوّة النظام الإقطاعي وسعي التجار لتحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين، فتكونت في كل مدينة هيئة إدارتها مكونة من طبقة التجار، وصاحب هذه التطورات اتحاد التجار مع الملك لمحاربة الإقطاع والإقلال من نفوذ الأمراء والنبلاء، حيث تدفقت المعادن على أوروبا وعلى الأخص الدول التي كانت في استعمار مع أمريكا، بحيث استخدمت هذه المعادن في شراء المنتجات الأوروبية الأكثر تقدما وصحبت هذه الظاهرة ارتفاعا عاما ومستمرا في الأسعار الداخلية خلال القرن السادس عشر، فتميز هذا القرن بما يعرف بثورة الأسعار، وكانت هذه الظاهرة حادثا خطيرا لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها .

ب- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة:

نتيجة لإتحاد التجار مع الملك وإشراكهم معه في تفويض سلطان الأمراء والنبلاء نمت سلطة الملك، وهي بطبعها سلطة مركزية وتعاون سلطات الأمراء والنبلاء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة، وكانت هذه هي الخطوة الأولى حيث أدت لظهور الدولة الأوروبية الحديثة كمجتمع يقوم على أساس قومي ويخضع لقوة مركزية واحدة. وكانت القوة الثانية التي أدت لظهور الدولة وهي القوميات الأوروبية التي نشطت حركاتها وأدت لانهيار الإمبراطوريات الكبرى والتي تضم أكثر من دولة ومن إقليم. حيث أن ظهور الدولة الأوروبية بهذا الشكل الحديث كان له اكبر اثر في سياسة التجاريين، فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي بما يحقق اكبر قدر من الثراء للدولة.

ت- عصر النهضة الأوروبية:

كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث الحضارية التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوربي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت

تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة، ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن الفلسفات ومن قيود الكنيسة، وظهور مصطلح (القوانين الطبيعية) في كتابات المركنتاليين ليحل محل القوانين الدينية وأدت هذه النهضة إلى زعزعة مركز الكنيسة وإضعاف سلطاتها.

ومن أهم تابعات هذه النهضة على مستوى الدوّلة هي العمل على وضع سياسات اقتصادية قائمة على المنطق العقلي وذات طابع مركزي لتحقيق المصلحة القومية عمليا .

ثالثا ـ ظهور المدرسة التجارية :

وفي ضوء هذه التطورات جميعا ظهر في أوروبا مع تأذن القرن الخامس عشر بالزوال وبداية القرن السادس عشر مجموعة من الأفكار التي كانت تلائم تلك المرحلة، يطلق عليها مؤرخو الفكر الاقتصادي (مدرسة التجاريين) حيث استمرت هذه الأفكار سائدة من الناحية الفكرية، ومن ناحية توجيهها للسياسة الاقتصادية حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، حيث أصبحت فترة السياسة الاقتصادية تعرف بالسياسة التجارية، والتي تعتبر بمثابة الإطار التنظيمي لتراكم رأس المال، الذي يعتبر عاملا مؤثرا في التمهيد لاكتمال نشأة الرأسمالية كنظام اقتصادي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومع بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، التي صحبها تطوّر الاختراعات الفنية والعلمية وانتشارها على المدى الواسع، وبهذا اكتمال الرأسمالية تكوينها بالمعنى المشار إليه.

وبهذا تميزت التجارة واحتلت المكان الأول في التفكير الاقتصادي. أما الاهتمام بها فقد ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي يستحوذ على اهتمام المفكرين، حيث آنذاك كانت التجارة تمثل لهم النشاط الجديد القادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها. وقد اقتضى نموّ التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة، ليس لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهارها، ولهذا كانت الصناعة تابعة للتجارة ، الأمر الذي دعى المفكرين اللاّحقين إلى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية، ولقد تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولهذا فقد سميت الرأسمالية التجارية أيضا (بالرأسمالية التنظيمية) تمييزا لها عن الرأسمالية الصناعية التي وجدت بعد ذلك والتي تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة.

رابعا – خصائص المدرسة التجارية :

كان للظروف السابقة التي ميزت العصر المركنتالي تأثيرها المباشر على الفكر الاقتصادي، ولقد قام الكتاب المركنتيليون بوضع مبادئ وسياسات لتحقيق مصلحة الدولة المركنتيلية في إطار هذه الظروف ويمكن حصر تسع مبادئ وسياسات مركنتيلية فيما يلي:

1. أن ثراء الدولة وتقدمها وقوتها الاقتصادية يتوقف على مقدار ما تملك من المعدنين النفيسين الذهب والفضة متداولة داخل الدولة فقط ،أي يمنع خروجها للتعامل الدولي.
2. أن التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد القومي عن الزراعة وتقع أهمية التجارة والتجارة الخارجية خصوصا في المقام الأول ثم تأتي الصناعة بعد ذلك.
3. ضرورة الاهتمام بتصنيع المواد الخام المتاحة للدول لأن قيمة المصنوعات تفوق قيمة الخامات.
4. العمل قدر الإمكان على تصدير فائض المنتجات الصناعية إلى الخارج مقابل الذهب والفضة وليس مقابل سلع تستورد.
5. وضع قيود على واردات الدول الأجنبية طالما أن لها بدائل داخل الدولة و طالما يمكن كفاية حاجيات السكان داخليا بشكل مناسب من الإنتاج القومي.
6. حيث لا يمكن الاستغناء عن بعض السلع الأجنبية مهما كان فانه يجب العمل على استيرادها مقابل صادرات سلع وطنية وليس مقابل معادن نفيسة.
7. حتى بالنسبة للواردات التي تعتبر ضرورية يجب الاقتصار قدر الإمكان على ما يلزم استيراده لأغراض التصنيع.
8. إن تحقيق القوة والأهداف الاقتصادية للدولة يستدعي زيادة السكان ونمو القوة العاملة.
9. ضرورة العمل على استغلال كل شبر من أرض الدولة في الزراعة أو التعدين أو الصناعة

خامسا – مبادئ المدرسة التجارية:

إن الخصائص الأساسية لهذه المدرسة تتمثل في أنها مدرسة نقديـــة, وطنية, تدخلية .

- ✓ **مدرسة نقدية:** لأنها تقوم على أساس أن المعادن النفيسة (الذهب والفضة) هي عماد الثروة، وان النشـــاط الاقتصادي يجب أن يوجه من اجل اكتسابـــها .والنقـــود في نظـــر التجاريين هي مستودع أو(مخـــزن) للقيمة قـــبل أن تكـــون واسطـــة للتبـــادل وذلك بالنسبـــــة للأفـــــراد والـــدول على سواء.
- ✓ **مدرسة وطنيـــة (قوميـــة):** لأن التجاريـــن كان اهتمامهـــم يتركز على رعايـــة مصالح الدولة لكن من وجهة نظر القومية، ويتجلى ذلك في انه لما كانت كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم محدودة، فانه لا مفر من تقرير تعـــارض المصالح الوطنية لمختلف الدول والتي تتمثل في الحصول على اكبر قـــدر ممكن من هذين المعدنيين. ولقد كان هدف التجاريين من هذا التوجيه للاقتصاد هو ضمان القوة والصنعة للدولة، إذ كانوا يظنون –المدرسة الوطنية (القومية)– بان قوّتها وإمكانياتها يتوقف على ما لديها من نقـــود، وأن ضعفها ينتج عنه نقص ذهبها وفضتها وقلة النقود، لهذا أطلق بعض المؤلفين على الاقتصاد التجاري (مركانتيلي) أي الاقتصاد كما يفهمه التجاريون وكما يتصورون غايته اسم (اقتصاد قوة)، وذلك على خـــلاف من سيأتي بعدهم ممن ينظـــرون للاقتصاد نظرات أخرى تجعله اقتصاد ثروة أو اقتصاد رفاهية.
- ✓ **مدرسة تدخلية:** لأنها ترى وجوب تدخل الدولـــة في النشاط الاقتصادي طالما أن الهدف هو تحقيـــق مصلحة جماعية، ولا يمكن الثقة في قدرة النشاط الفردي وحده للوصول للهدف، ومن ثم يصبـــح هـــذا التدخـــل مبـــررا على الأقـــل بقصـــد إحـــداث التنسيـــق والتوجيه اللازمين للاستمـــرار الاقتصادي.

ومنه يتضح لنا بأن التجاريـــون كانوا يتجهـــون إلى الأخـــذ بنظـــام تكـــون فيه الدولـــة على جانب كبيـــر من القـــوة، ولكن لم يصـــل بهم الحـــال إلى حد إفناء الفـــرد في الدولـــة، إذ كانـــوا يقـــرون بالملكيـــة ويجعلونـــها أســـاس النشـــاط الاقتصـــادي، وكـــل ما هنالك أنـــهم أبـــاحوا للدولـــة أن تتدخـــل بالتنظيـــم في مختلف مظـــاهر النشـــاط

الاقتصـــادي، وصولا لهـــدف معيـــن هو تعظيـــم قوة الدول النائية، وان كان ذلك قد تم على حســـاب فكرة الرفاهيـــة الاقتصاديـــة لمواطنيـــها، وآخذا لما ســـلف فانـــه يمكن القـــول مع بـــعض الكتـــاب بان مدرسة التجاريين هي عبـــارة عن مذهب فـــردي حكـــومي (Individualiste ètatupe) ولكن ذلك لا يعنـــي انه مذهب اشتراكـــي، لأن التجاريـــن ابعـــد ما يكونون عن الاشتراكيـــة .

سادسا ـ أهم نماذج المدرسة التجارية وأهم روادها

لقد تبلور هذا المذهب وبرزت أهميته في أواخر القرن السابـــع عشـــر، واستمر في الازدهار حتى أوائل القـــرن الثامن عشر، وقد وجـــدت كل السياسات التجاريـــة أصداءها وتطبيقاتها الفعليـــة في تكوين الدولة الكبـــيرة الحديثـــة، وقد أدى ذلك إلى ظهـــور مبدأ جديد ألا وهـــو تحقيق الصالح القومي والفائـــدة للاقتصـــاد القومـــي، ومن خـــلال هذا المبدأ أصبحت الدولة تلعب دورا جديـــدا وهاما في الحيـــاة الاقتصادية، اكبـــر من الذي تلعبـــه السلطة المحليـــة والإقليمية، لذلك نـــجد أن جميع الكـــتاب والاقتصاديـــن المركنتاليين قد اتفقوا تماما على أهميـــة الدور الذي يمكن أن تلعبـــه الدولـــة من أجل الحصول على المعدن النفيس (الذهب والفضة)، الذي يعتبر رمزا لقوة الأمـــة والقـــوة الاقتصاديـــة، إلا أنه يمكننا التمييز بين هؤلاء الكـــتاب وبين الآخرين حسب جنسيتـــهم.

1. التجاريـــن الإسبـــان (أنصار السياسة المعدنية) :

لقد كـــان البرتغاليـــون والإسبـــان من أوائل الدول الأوروبيـــة التي استطاعت الحصـــول على الذهـــب الوارد من القـــارة الجديـــدة (أمريـــكا)، نظرا لاتســـاع تجارتها ووجـــود مستعمراتها في أمريـــكا الجنوبيـــة، التي يســـرت لها زيـــادة معـــادلات التبـــادل وتسويـــق منتجاتها في السوق الجديـــدة، وقد كانت إسبانيا في خـــلال تلك الفترة من أقـــوى دول العالم اقتصاديـــا وسياسيـــا، لذا حاولت الدولة الاحتفـــاظ بهذا الوضـــع المتميـــز عن باقـــي دول العـــالم، وعلى هذا الأساس بدا كتابها الاقتصاديـــين التجاريـــن أمثـــال { اوتيز و اوليفارو } هم من أوائل التجاريين الذين يقترحـــون الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قـــوة دولتهم اقتصاديـــا، من ضمنـــها مطالبتـــهم بمنـــع تصديـــر السبائك الذهبية للخارج، وذلك بفرض عدم المســـاس برصيد الدولة من ثروتـــها الذهبيـــة، إلا أن هذا

الاقتراح كان غايـــة في السذاجـــة، لان الحفـــاظ على القوة الاقتصاديـــة لأي دولـــة يتطلب العمل على زيـــادة ثروتها وليس فقط تثبيتها على مستوى معيـــن، كما كان يمكن لهم أن يضعـــوا نظاما أفضل يضمن لهـــم زيادة تدفق هذا المـــعدن النفيـــس، عن طريـــق زيـــادة صادراتهم السلعيـــة، وليـــس عن طريـــق وقف خـــروج الذهـــب.

2. التجاريـــن الفرنسييـــن (أنصار التصنيـــع) :

قد يختلف الوضع الاقتصـــادي لفرنسا عنـــه لأسبانيا حيث لم يـــكن لـــفرنسا الذهب والفضـــة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمدها بالمعدنييـــن، و لم تكن بعد قد دخلت في التجـــارة الاستعماريـــة لانشغالـــها بشؤونهـــا الداخليـــة، إلا أنها ابتـــداء من القرن السادس عشر، نجـــد أن كل من جـــان يودان [jean Bodin] و أنطوان ديموكريتيان و هما أهم ممثليـــن للفكر التجاري في فرنسا، فقد كتب [Antoine demontchretien] كتابا بعنوان { مبادئ الاقتصـــاد السياسي } وقد ســـار على نسبة التجاريـــين من حيث تمجيـــد المعـــدن النفيس، ويقول إن الذهب أكثر قوة من الحديـــد، كما أشاروا إلى الدور الـــذي يمكـــن أن تقوم به الدولـــة من اجل تنميـــة صناعاتهـــا وإنتاجهـــا الأساسي.

وقد بدأت أسماء جديدة من التجاريين في ظهور أمثـــل ميلون [melon] وفوربوني [forbonnais] ودوني [donoit] ممن اعتنـــقوا نفس الأفكـــار، لذلك نجد أن كل الخطـــوط الأساسيـــة لسياسية. [Colbert] كولبير (1664 تولى الـــوزارة في السنوات الأولى حكم لويس 14) والتي كانت مستوحاة أصلا من أفكـــار هـــؤلاء الكتـــاب التجاريين، لذلك اقترنت السياســـة التوسعيـــة الصناعيـــة في فرنسا بالمبادئ الأساسية للسياسة التجاريـــة، بمعنى الفكر التجـــاري الفرنسي قد اهتم أصلا بالطريقة التي تمكـــن من تنميـــة الاقتصـــاد القـــومي وزيادة ثروته أو زيـــادة مصـــادر الحصول على تلك الثروة، ولقد وجدها في التصنيع من أجل التصديـــر.

ولهـــذا جاء برنـــامج كولبير الذي ارتبطت الصناعة الفرنسية باسمه لفترة طويلة يشجع النشـــاط الحرفي والصنـــاعي وتنظيم طريقتـــه وعلاقـــات الإنتاج في هذا المجال، بفرض زيادة الطاقـــة التصديرية للاقتصاد الفرنسي، إلا انه عمل في نفس الوقت على الحد من الواردات ،لان معنى زيادة الواردات: هي أن تزيد التدفقات المعدنية خارج الاقتصاد الفرنسي والعكس بالنسبة للصـــادرات.

لو تأملنا في التجربة الاقتصادية والأفكار التجارية الفرنسية لأدركنا أن هدفهم كان الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من سلطة الدولة، ومن الإجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها من اجل توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير وذلك لتحقيق التقدم والثراء للاقتصاد القومي. وفقد فكروا فعلا في الحصول على الذهب، ولكن عن طريق تنمية القطاعات الإنتاجية لهيكلهم الاقتصادي.

1-التجاريين الإنجليز(أنصار التبادل التجاري):

أما بالنسبة للإنجليز، فنجد أن إدارة الدولة للتجارة بالتبادل هو الذي ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، لذا نجد أن الكتاب الإنجليز كان لهم دور كبير نظرا لتحمسهم الشديد لتشجيع الأنشطة التجارية تبعا لشعارهم"فلنبع أكثر مما نشتري" و من أمثلتهم: توماس مان [thomas mon] وجون تشايلد [j-child] ووليام تمبل [w-temple] ووليام بيتي [w-petty]. حيث انصب اهتمامهم بالعمل على زيادة أرصدة الإنجليز من الذهب والفضة، باعتبارها دولة تجارية في المقام الأول تعنِ بالنقل البحري أكثر من عنايتها بالإنتاج. وقد ساعد انجلترا على تنمية ثروتها في انتهاج عدّة سياسات من بينها :

أ- **ملكية وسائل النقل البحري:** بحيث كانت انجلترا آنذاك تتميز على جميع الدول بامتلاكها أسطولا تجاريا ضخما يحمل عروض التجارة من مختلف الدول، وبذلك تستحوذ على أرصدة ذهبية مقابل خدمات النقل.

ب- **تأسيس الشركات الخاصة:** وكان هذا الآخر عاملا مساعدا في نجاح السياسة التجارية في انجلترا.حيث أن الغرض من تأسيسها هو القيام بعمليات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ومع أن الدولة لم تتدخل في تكوين هذه الشركات التجارية الخاصة، إلا أنها كانت تبسط حمايتها لها، وتضع من الأنظمة ما يكفل لها تحقيق الأرباح الوفيرة من عملياتها التجارية.

ج- **إصدار التشريعات الحامية للتجارة الإنجليزية:** إلى جانب الأسطول التجاري الضخم الذي كانت تملكه انجلترا وسط حمايتها للشركات التجارية الخاصة المنتمية إليها، فقد سنت قوانين كانت تستهدف منها حماية التجارة الإنجليزية، حيث أن القوانين تنص على ما يلي :

- أن تكون السفن العاملة في مجال التجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لمواطنين انجليز.

- أن يكون ثلاثة أربـــاع طاقم هذه السفـــن من الرعايا الإنجليز.
- أن يتم نقل السلع الواردة من الدول الأخرى إلى انجلترا على سفن إنجليزية أو على سفن الدول المصدرة.

2-التجـــارة في النمسا (أنصار التسييـــر الإداري العام) :

اتخـــذت التجـــارة في النمسا وألمانيـــا اســـم علم الخزانـــة، بحيث تشيـــر إلى الصفـــة الخاصـــة التي ميـــزت الفكـــر التجـــاري في ألمانيـــا، فقد اصطنـــعت التجـــارة بصبغـــة ماليـــة، والتي تتمثـــل في أهمية المعـــدن النفيـــس والميـــزان التجـــاري الموافـــق، وكان أهم ممثل لها هو (فو يـــوستي) وتنطلق أفكاره من مبدأ رئيسي، وهو واجـــب الدولـــة في القيـــام بكافـــة المهـــام الاقتصاديـــة التي تكفـــل نمو الثروة، ومن ثم فقد عني عناية خاصـــة بالقواعـــد التي يتعيـــن أن يسيـــر عليها الجهـــاز الإداري للدولـــة، وهـــو أداتـــها الأولـــى في تنفيـــذ سياستها الاقتصادية، لذلك كان يوستي من أوائـــل الاقتصادييـــن الذين حاولوا وضع أصول الإدارة العامـــة، وقد تأثر بالأفكار التجارية السائدة في عصره، من حيث تنمية الصناعة الوطنيـــة وتقييد التجارة الخارجيـــة، ونجده أيضا يؤكد على وجه الخصوص أهمية السكان، وعنده: انه كلـــما زاد حجـــم السكـــان زاد انتـــعاش الصناعة الغذائيـــة والتجاريـــة وزاد تـــداول النقـــود

سابعا ـ تقييم مدرسة التجاريين (الجوانب الإيجابية والسلبية)

1. بـــذور فنـــائها وبوادرها من أجـــل البقـــاء :

كـــما قدمنا أن التجاريـــين كانوا قد اتجـــهوا إلى الأخـــذ بنظـــام، تـــكون فيه الدولـــــة على جانـــب كبيـــر من القـــوة، وكمـــا ذكـــرنا من قبـــل، فإن أهميـــة هذه القـــوة كانت ترجع إلى أن الدولـــة كانـــت لا تزال في نشأتها الأولى في أعقاب العصـــور الوسطى، ومن ثم كانت في حاجـــة إلى القـــوة التي تستخدمها في القضـــاء على بقايا الإقطـــاع وسيطرة الكنيسة، أما عن طبيعة هذه القوة، فقد كانت عند التجاريين متمثلة في تراكم الثـــروة المعدنية من الذهب والفضة، سواء باستخراجها من المناجم من مستعمرات العالم الجديد (السياسة المعدنيـــة في اسبانيا)، أو من خلال التعامل التجـــاري مع الدول الأخرى (السياسة الصناعيـــة في فرنســـا والسياســـة التجاريـــة في انجلترا) .

ورغـــم هذا الموقف من جانب التجاريـــين، في صـــدد التأكيـــد على شخصية الدولة، فإنـــه لم يصل بهم إلى حد إفناء شخصية الفـــرد في الدولة، إذ كانوا يعترفون بالملكية الفرديـــة، ويجعلونـــها أســـاسا للنشاط الاقتصـــادي، وكل ما هنالك أن التجاريين جعلوا للدولة حق التدخـــل بالتنظيـــم، تحقيقا لهدف معين وهو أن الإقتصاد قوة.

لقد حدا ذلك ببعض مؤرخي الفكر الاقتصادي، إلى القول: بان مذهب التجاريين هو مذهب ذو طابـــع فردي و دولي في آن واحد، فردي لأنه يركز على شخصية الفـــرد ومصلحته الذاتيـــة، التـــي تتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة؛ ودولي لأنه يحقق في ذات الوقت المصلحـــة العليا للدولة في إحراز القوة، من خلال تحقيق الفائض في ميزانها التجاري، وبالتالي تراكم ثروة قوميـــة من المعـــدن النفيـــس، ولو كان ذلك على حساب المصالح الاقتصادية للـــدول الأخرى. و تقريـــر التجاريين لمبدأ الاقتصاد قوة، كهدف أساسي للنشاط الاقتصادي يجيز للدولـــة حق التدخل بالتنظيم، تحقيـــقا لهذا الهدف بما لا يتعارض مع حق الملكية الفردية، إذ أنهم جعلوا من –الاقتصاد في خدمة السياسة– شعارا آخر لهم.

مع تخليص الأبحاث الاقتصاديـــة نهائيا من الطابع الديني والأخـــلاقي، في فتـــرة العصـــور الوسطى، إلا أن التجاريين لم يصلوا بأبحاثهم الاقتصادية، إلى إرساء علـــم الاقتصـــاد كعلم له استقلالية عن العلوم الاجتماعيـــة الأخرى، ولذا السببين احديهما أن التجاريـــين ربطوا الاقتصاد بالسياسة؛ والآخر أنهم جعلوا من القوة هدف للاقتصاد، بخلاف ما ينطوي عليـــه الفكر الاقتصادي الحديث، من أن هدف الاقتصاد هو تحقيـــق الرفاهية.

وانطلاقا من هذه الأركان الثلاث لفكر التجاريين، من حيث أن الاقتصاد قوة، وأن الاقتصاد في خدمة السياسة، وأن الملكية الفردية أساس النشاط الاقتصاديين؛ يمكن تقدير فكر المركنتاليين في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية.

2. **تقويـــم فكر التجاريين في التحليل الاقتصـــادي (السلبيات):** لقد كان النقد الموجه إلى مدرسة التجاريين في التحليل الاقتصادي ينسب لأمرين:

أ- الخطـــأ في تحديـــد مفهوم الثروة:

لقد نادى بعض مفكري مدرسة التجاريين، بأن الثروة تتمثـــل في حجم الإنتاج من الصناعة والزراعـــة، وأن النقـــود مهما بلغت من الكثرة، لا تعدو أن تكـــون الأداة التي تعمل على تسيـــير هذا الإنتاج وتنميته، غير أن فكر التجاريين بوجه عام، يتم عن تمثيل النقـــود في الذهب والفضة، وهي الثروة الحقيقية، وهنا يجمع مؤرخوا الفكر الاقتصادي، على أن هذه النظـــرة إلى النقود، نظـــرة خاطئـــة، ذلك لان ثروة الأمم تتمـــثل في واقع الأمر في قدراتها الإنتاجية فحسب، لا فيما في حوزتها من كمية النقود المصنوعة من المعدن النفيـــس، بل ذهب بعض النقاد إلى القول بأنه: من المتصور أن تكون ثروة بلد ما كبيرة، تبعا لضخامة قدرتها الإنتاجية وتعاظم مستوى إنتاجها الفعلي رغم أنها لا تكون حائزة لأي قدر ملموس من الذهب والفضة.

ب- الخطأ في تصور إمكانية تحقيق الفائض في الميزان التجـــاري للدولة على وجه الاستمرار:

يتعلق تقريـــر هذه المدرســـة لمبدأ تحقيـــق الفائض في الميـــزان التجـــاري، على وجه الاستمرار، وما يعنيـــه ذلك من إمكانيـــة الاستمرار في الحصول على الذهب والفضـــة من الخارج، فقد اثبت تحليـــل نقاد هذه المدرســـة، ومن أبرزهم دافيدهيوم و ادم سميت خطأ هذا المبدأ منطقيا وعمليا.

لقد كان نقد دافيد هيـــوم (1711–1776) مشهوراً في عصر التجاريين، بالرغـــم من انه لم ينتمي إلى مدرستهم، وتعود شهرته لمؤلفاته في ميدان الفلسفة، إلا أن مساهماته في الاقتصاد، لا تقل أهميـــة في اعتقـــاد البعض من مؤرخـــي الفكـــر، بل وان البعض يعتبـــر هيـــوم من اقرب المفكريـــن الذين سبقوا ادم سميث، وتأتي مساهمـــات هيوم في الاقتصـــاد ضمن كتابـــه: (مقالات في السياسة) حيث يحتوي أفكاراً عن النقود والفائدة والتجارة الخارجيـــة وأخـــرى عن الميزان التجاري، أما عن نقـــد دافيـــد هيوم لسياسة التجاريين، فكان مؤسساً على التناقض المنطقي بيـــن أركانـــها المختلفـــة، وتتلـــخص مناقشته في أن تكوين الفائض والحفـــاظ عليـــه دوما، لن يـــؤدي إلى زيـــادة القـــدرة على تعظيـــمه، بل إلى تحجيمه بالضـــرورة، وربما زال كليةً في نهايـــة المطـــاف، أما الذي يدعـــوا إليه،

فهـــو أن الزيـــادة الكبيـــرة في المعدن المتدفق، إلى داخـــل اقتصاد الدولة المعنية نتيجة لإصـــرارها على تكوين فائض مستمر في ميزانها التجاري، لابد أن يـــؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار فيها، وهو ما يعني ضعف قدرتها التصديرية، وما ستتبعه من تناقـــص الفائض المحقق فعلاً، بدلاً من تزايـــده.

يرى دافيـــد من خلال نظريته نظرية التوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيـــا بين البلدان المختلفة، دون حاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة، فكل بلد يحمل على ذلك القدر من المعدن، الذي يتناسب مع حجـــم نشاطـــه الاقتصـــادي، ويتحقق هذا التناسب عن طريق العلاقـــة بيـــن مستوى الأسعار في الداخل ومستـــواها في الخارج، أما بالنسبـــة للنقـــود، فان هيوم يرى أنها تقـــوم بـــدور هـــام في تنشيـــط التجـــارة، من حيـــث تأثيـــرها على الأسعـــار، وهذا لا يختـــلف عن الفكـــر المركنتيلي، إلاّ أنّ الأمـــر ليس كذلك، فالنقود عنـــده ليست سوى رمزاً يمثل الســـلع، وقيمتـــها تحدد من خـــلال العلاقة بين كميتـــها من جهـــة، و بين كمية الســـلع التي يجري التبـــادل فيها من جهـــة أخرى، ومن ثم فان مجتمعا صغيـــرا، أي ذا نشـــاط إنتاجي صغير، يحتـــاج إلى كمية قليلة من النقـــود، والعكس بالنسبة لمجتمـــع كبير، أما في نظريـــة الفائـــدة، بـــدا هيوم بالاتفاق مع الرأي المركنتالي الذي كان سائـــدا، والـــذي يتلخص في أن انخفـــاض سعر الفائدة، يعتبر أفضـــل مؤشر لحالة الرواج في النشاط التجاري للدولة، ولكنه بعد أن اظهر هذه الموافقة، يقرر أن سعر الفائدة المنخفض ليس سببا في الرواج دائما، وإنما قد يكون نتيجة له، ولذلك لم يتفق مع من يطالبون بسياسة تنظيم سعر الفائدة من قبل الدولة، بتحليله أن سعر الفائدة ليس مجرد ظاهرة نقدية، بحيث ينخفض بزيادة كمية النقود، ويرتفع بعـــكس ذلك، كما هو الحال عند فكر المركنتاليين، بل أن سعر الفائدة، هو سعر يعكس الطلب على القروض وعرض الأموال القابلـــة للاقتراض، كما يرتبط في نفس الوقت بحالة النشاط الاقتصادي.

أما ادم سميت 1723-1890 فقد ناقش وجـــه الخطـــأ في سياسة التجاريين، من خلال تصوره لسلسلة من الخطوات المتشابهة لمسار تنفيذ هذه السياسة، وان كان قد توصل في النهايـــة إلى نفس النتيجـــة التي توصل إليها دافيد هيوم، وإنما بصورة أكثر إيضاحا وتفصيلا في كتابه ثـــروة الأمـــم، وكان آدم فعالاً في بطلان الفكر التجاري خاصة، من خلال تحليله المنطقي لتطور الميزان التجاري المستمر على ضوء سياسة التجاريين.

ث- تقويـــم فكر التجاريين في السياسة الاقتصادية :

كما أبان النقـــاد أن السياسة الاقتصادية للتجاريين يشوبها بعض التحفظات، ويعلق بها بعض السلبيات في تطبيقها العملي، إذ يفتقد هؤلاء النقاد، أن هذه السياسة في انطوائها على زيادة التصديـــر وتقييـــد الاستيراد، بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخـــارج، هي سياسة ممكنـــة عمليـــا، شريطة أن تطبقها دولـــة واحدة فقط، أما في حالة ما إذا تطلعت كل الدول إلى تطبيقها في ذلك الوقت، فلا يمكـــن لهذه الدول أن تحقق الهدف من وراء تطبيقها، إلا انه، أن كانت كل الـــدول تشغل إلـــى تقييد الاستيراد من الخـــارج، فلن يكون في وســـع هذه الـــدول أن تحقق أية زيادة في التصدير، ومن ناحية التطبـــيق العملي للسياســـة الاقتصاديـــة للتجاريين في دول أوربـــا، فقد كشف عن بعض السلبيات منها:

- **تفشي ظاهرة التضخم النقـــدي:** في اسبانيا على سبيل المثال، اهتمت الدولـــة أســـاساً باستيـــراد الذهب من مناجم المستعمرات التـــي كانت تابعة لها في العالم الجديد، من غير بـــدل الدولة، أي لمحاولة دعم قـــوى الإنتـــاج، حتى يمكـــن تحقيـــق التكافـــؤ بين التدفـــقات النقديـــة والتدفقات السلعية إلى السوق، وبهذا النـــحو يحول دون نشوء ظاهرة التضخم النقدي، إلا انه تبعا للنظرية الكمية في قيمة النقود التي كان [جان بـــودان] أول من نادى بها. كما كان سائدا في أسبانيا وغيرها من دول أوربا، حيث الارتـــفاع الكبيـــر في مشتريـــات الأسعـــار وهبوط القوة الشرائيـــة للنقـــود، وتدهور المستويات المعيشية للغالبية العظمى من ذوي الدخل المحدود.
- **تدهور الأحـــوال المعيشية لطبقة المزارعين:** لقد كان لسياسة الدولة الفرنسية إجحافا كبيرا من حيـــث تدني دخل المزارعين، وســـوء أحوالهم المعيشية، وذلك نتيجة للسياسة الكولبرتية المنطوية على جعـــل الصناعة في خدمة التجارة، فكـــانت عرضة للنقد اللاذع، من حيث أنها ضحت بمصالح طبقـــة هامـــة من السكان، هي طبقة المزارعين، في سبيـــل دعم طبقة أخـــرى هي طبقة الصنـــاع، كما أن هذه السياسة قد ضحت بفرع من فروع النشاط الاقتصادي، وهو الزراعة لحساب فرع آخر وهو الصناعة.
- **ج- استغـــلال المستعمـــرات:** بالنسبة للدول المستعمرة التي كان شعـــارها التجـــارة تتبع العلم، فان الميثاق الاستعمـــاري الذي سارت هذه الدول عـــلى مقتضاه، في تعاملها التجاري مع

المستعمرات التابعة لها، كان السبب المباشر لإلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة بسكان تلك المستعمرات، إذ كانت هذه الدول الاستعمارية تشتري المنتجات بأسعار زهيدة، وتبيعها لسكان المستعمرات بأسعار باهظة، لتأتي من وراء هذه التجارة أرباحا طائلة، نتيجة الاستغلال البشع لهؤلاء السكان، مما أرهقهم وألحق بهم البؤس والمعاناة اقتصاديا واجتماعيا .

3. **الدور التاريخي لمدرسة التجاريين (الإيجابيات):** بغض النظر عما وجد من انتقادات لفكر التجاريين في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية فلو أخذنا بعين الاعتبار الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها مدرسة التجاريين فانه يمكن القول بأنها أدت دورها التاريخي الذي قدر لها أن تؤديه من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

أ. **من الناحية السياسية :** فقد نشأت مدرسة التجاريين في حقبة من الزمن كان يتعين فيها تقوية الدولة الناشئة من اجل القضاء على سلطان أمراء الإقطاع وشوكة الكنيسة، وكان الذهب والفضة من أهم الوسائل التي أمكن بموجبها استقطاب الأنصار لتحقيق هذه الأغراض.

ب. **من الناحية الاقتصادية :** فقد ساعدت آراء التجاريين على الاهتمام بالتنمية الصناعية والنشاط التجاري بحيث ظهر لأول مرة مصطلح الميزان التجاري في العصر التجاري وذلك في كتاب (دائرة التجارة) لـ مسلدين (1608-1954). كما أسهمت من خلال الإهتمام بالنقود في نشأة المصارف الأوربية والتوسع في النشاط المالي .

4. زوال المدرسة المركنتيلية:

إن النقد اللاذع الذي وجه للتجاريين كان كفيلاً بزوالها، باعتبار أن التجاريون ارتبطوا بسلطة الدولة المركزية وبهذا بدأت الأولى تنحدر بانحدار الثانية لتحل محلها الحرية الاقتصادية المرتبطة بنهوض البرجوازية في فرنسا وقد عرف عهد لويس 15 ولويس 16 الضعف والمرشوات وانخفاض سعر العملة ، إضافةً إلى الصعوبات المالية.

وكان ضعف الإمبراطورية الفرنسية لصالح بريطانيا العظمى التي حققت انتصاراً ساحقاً على فرنسا، انتصاراً دعم فيه كافة شروط الحرية الاقتصادية التي حمل لواءها الإنجليز وهناك عوامل ساعدت على زيادة الثروة الفردية أهمها:

أ- ارتفاع الأسعار بسبب زيادة مخزون المعـــدن النفيس.

ب-نمو التجارة الخارجيـــة مع المستعمـــرات وقـــد بـــــدا هـــــذا الإثـــراء يقوي مـــركز البرجوازيـــة فيتـــم بفضلـــه الفصـــل بين الاقتصـــاد والدولـــة وكـــان أرباب العمـــل قد اخـــذوا يتلقـــون شيـــئا فشيئا استقـــالة الملكيـــة بيـــن أيديهم بتملكهـــم وسائل الإنـــتاج ويحثـــون عـــن الإيديولوجيـــة التي تمثـــــل لـــــهم الاكتفـــاء الذاتـــي والربـــح العـــام ، فإذا صـــح أن المـــعدن النفيـــس يتـــوزع تلقائـــيا علـــى البـــــلاد الداخلة في علاقـــات تجاريـــة وان التفـــاوت بين مستـــوى الأسعـــار كفيل بان يوجه المـــعدن النفيس إلى البلد الذي يقل فيه ويصرفه عن البلد الذي يفيض فيه فلا حاجـــة للدولة أن تكلف نفسها عنـــاء الرقابـــة على ما لديـــها من معدن نفيس وكذا إرهـــاق النشـــاط الاقتصادي بقيـــود تـــرمي إلى زيـــادة رصـــيدها من الذهب والفضـــة ويكـــفي أن تطلق الأعين لنشاط الأفراد وهـــذا يكفل لها الحصـــول على حاجـــاتها تمـــاما من المـــعدن النفيـــس أما ما بقي بعـــد ذلك من مذهب التجاريـــــن سواء من حيث طبيعـــة الثـــروة أو تدخـــل الدولـــة فقـــد تولى ادم سميث ذلك وحث على القضـــاء عليه في ثروة الأمم.

ثامنا ـ إحياء الفكر التجاري وبعثه في العصر الحديث:

إن فكر التجاريين لم يدخل في زوايا النسيان على الرغم من أنها (المدرسة التجارية) لم تسلم من النقـــد من الناحية النظريـــة والتطبيقية على نحو ما قدمـــنا غيـــر أن أدائـــها لدورها التاريخي جعلها تنفض الغبار عن أفكارها لتدب فيها الحيـــاة من جديـــد وكذا ظهـــورها في أكثـــر من موقـــع في العصر الحديث وفـــي أحد تلك المواقـــع نجد تمجيـــد الفكـــر التجاري على يـــدي [جون ماينارد كينز] عندما أوضـــح في كتـــابه النظرية العامـــة المنشور عـــام 1936 كيف أن سياسة النقود السخية التي كانت في فكـــر التجاريـــن تقوم على زيـــادة كميـــة الذهب والفضة داخـــل الدولة. لم تكن عن السذاجة كما تصورها البعض ذلك لان زيادة كمية النقود داخل الدولة مدعاة إلـــى انخفـــاض سعر الفائـــدة فيـــؤدي ذلك إلـــى زيـــادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الدخل والتوظف وتقييم حجم البطالة تبعا لذلك.

وفي موقع آخر وفي فترة ما بين الحربين نجد أن سياسة التجاريين بدأت تطفو على السطح من جديد في العالم المعاصر عندما لاح شبح الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ مطلع 1929 ليمر بفترة عصيبة وهي الفترة المعروفة بالكساد العظيم، لقد أخذت دول العالم تتعامل مع معطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب خفض القيم الخارجية (أسعارا لصرف) لعملاتها في أعقاب خروجها على نظام الذهب في أوائل الثلاثينيات وذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات وتقييد الواردات وعلى سبيل المثال فلقد اتبعت هذا الأسلوب كل من انجلترا 1933 وفرنسا 1934 والولايات المتحدة 1936 وغني عن البيان أن هذا النهج في معالجة دول العالم لأزماتها الاقتصادية في أعقاب فترة الكساد العظيم عن طريق تكوين الفوائض في موازينها التجارية وهو بغية النهج الذي نادى به التجاريون من قبل من اجل تراكم الثروة المعدنية فضلا عن ذلك فان أساليب الرقابة على الصرف التي تطبقها الدول في العصر الحديث هي بعينها تلك الأساليب التي كانت أسبانيا وغيرها من الدول تطبقها من قبل في عصر التجاريين وفقا لسياستهم الاقتصادية.

الخلاصة المستفادة من دور المدرسة التجارية في الفكر الاقتصادي

على الرغم من أن المدرسة التجارية كانت تحمل في طياتها بذور فنائها إلا أنها آتت أكلها قديما وحديثا ويكفي أنها حررت الفكر البشري خاصة منه الأوربي من قيود الكنيسة وقضت على النظام الاستبدادي الإقطاعي وبذلك أنتجت أهم النظريات والأفكار الاقتصادية التي اتسمت بالمنافسة الشديدة على من يحتل الصدارة في امتلاك المعدن النفيس وبالرغم من أن المدرسة التجارية لم يكتب لها الحياة طويلا لعدم حسن استغلالها لمبادئها إلا أنها تركت المجال لمذاهب أخرى تحمل مشعل مبادئها وتقوم بتحسينها من اجل الأفضل وهذا ما نلحظه في عالمنا المعاصر من خلال الثراء الاقتصادي خاصة والتنافس الحاد من أجل التصدر والسمو في جميع المجالات الاقتصادية منها الإعلامية وكذا السياسية والعسكرية للظفر بالزعامة العالمية.